اذا وافق على شروط بريطانيا، فانه سيمنع استيطان اليهود عبر النهر. فوافق الأمير على هذه الشروط، وأصبح أميراً على شرق الأردن منذ ذلك الوقت[٤١]. علاوة على ذلك، تمّ الاتفاق على ان يستعين الأمير بضباط بريطانيين لتدريب، وقيادة، جيشه، وان يحصل على مساعدات بريطانية لكي يتسنّى له انشاء جيش تابع له، وان يحكم شرق الأردن «بمساعدة» ممثل بريطاني رئيس. وكان أول ممثل بريطاني رئيس في شرق الأردن هو «فلبّي»، الذي كان من أشهر الخبراء البريطانيين بالشؤون العربية[٤٢].

بعد حلّ المشكلة السياسية، كان لا بدّ من تحديد الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وفلسطين بشكل نهائي، خصوصاً وان عصبة الأمم كانت على وشك الانتهاء من مناقشة موضوع الانتدابات، والمصادقة عليها. فأبرق تشرشل الى صموئيل، بتاريخ ١٩٢٢/٨/٢٦، يطلب منه ان يحدّد هذه الحدود بالسرعة الممكنة، لأنه يريد ان يضمّن هذه المعلومات في رسالته التي سيبعث بها الى عصبة الأمم. فرد عليه صموئيل، في اليوم التالي، واقترح ان «تبدأ الحدود من نقطة على خليج العقبة، وان تمرّ في وسط وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن...» الّا ان تشرشل وجد هذا الوصف مقتضباً، فطلب منه مزيداً من التفاصيل. وبعد ان زوّده بالتفاصيل المطلوبة، وافق تشرشل عليها، وبعث اليه ببرقية مؤرخة بـ ١٩٢٢/٨/٣٠، يخبره فيها بالصيغة النهائية للحدود، والتي أصبحت تعتمدها وزارة المستعمرات، فكتب: «ان شرق الأردن يتكوّن من المنطقة الواقعة الى الشرق من خط يبتدىء من نقطة على خليج العقبة، ميلين الى الغرب من مدينة العقبة... مارّاً في وسط وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى التقاء نهر اليرموك بنهر الأردن، ومن ثمّ في وسط نهر اليرموك حتى الحدود السورية[٤٣].

وجاء التأكيد الأخير على عدم وحدة شرق الأردن وفلسطين في وثيقة صك الانتداب على فلسطين. فقد جاء في المادة ٢٥ من صك الانتداب، الذي صادقت عليه عصبة الأمم بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٤، ووضعته موضع التنفيذ في ١٩٢٣/٩/٢٩: «يحق للدولة المنتدبة، بموافقة مجلس عصبة الأمم، ان ترجىء، أو توقف، تطبيق ما تراه من هذه النصوص... على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحدّ الشرقي لفلسطين، كما سيعيّن فيما بعد... وان تتّخذ ما تراه ملائماً من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقاً لاحوالها المحلية...»[٤٤] وبالفعل، لم تطبق نصوص الانتداب على فلسطين على شرق الأردن، خاصة تلك النصوص التي لها علاقة بموضوع «الوطن القومي اليهودي».

ان المادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين تذكّر، وبشكل مفاجىء، ان حدود فلسطين الشرقية تضمّ شرق الأردن. وهذا النص هو النص الصريح الوحيد الذي كان بامكان الصهيونيين استعماله لاثبات وجهة نظرهم بأن شرق الأردن كان جزءاً من «الوطن القومي اليهودي». ان الصهيونيين استغلوا هذا النص الى أبعد الحدود، حتى انهم استعملوه بأثر رجعي، حيث قالوا انه يثبت ان انتداب فلسطين، الذي تقرر في سان ريمو، كان يضمّ، أيضاً، شرق الأردن. ولكننا أثبتنا، في الصفحات السابقة، وسقنا الأدلّة من وثائق وممارسات، ان مصير شرق الأردن كان منفصلاً عن مصير فلسطين في مؤتمر سان ريمو، وبعده. وزيادة على الاثباتات التي ذكرت أعلاه، لا بدّ من ذكر وثيقة أخرى، وذلك لصراحتها، وأهميتها، وأهمية التاريخ الذي أُعدّت فيه. فهي عبارة عن وقائع لأحد اجتماعات الحكومة البريطانية، في نيسان (ابريل) ١٩٢١، أي بعد انعقاد «مؤتمر القاهرة» مباشرة وقبل اعداد مشروع صك الانتداب بفترة قصيرة. وقد جاء في هذه الوقائع: «ان الحكومة تعترف بأنها سوف لن تكون بدون أي مسؤولية، فيما اذا حدث هجوم على الفرنسيين في سوريا من شرق الأردن. صحيح ان شرق الأردن ليس جزءاً من المناطق المنتدبة، الّا انه جزء من المنطقة الخاضعة للتأثير البريطاني، حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو»[٤٥]. فهذه الوثيقة، كغيرها من الوثائق، تُثبت ان شرق الأردن لم يكن جزءاً